وزير العدل د. عدنان الجفري لـ« الثورة » :

« ١٢ محكمة ونيابة » سيتم افتتاحها خلال العيد الوطني الـ١٥

عند ما بدأ الدكتور عدنان الجفري وزير العدل بالحديث حول أوضاع السلطة القضائية وما يدور في فلكها من حيث الوضع الحالي للقضاء واستقلاليته والبنى التحتية للسلطة القضائية .. ركز في الحديث حول القاضي نفسه، فهو يعتبر أن المراهنة تتمحور حول أداء القاضي كفاعل رئيسي وخط تماس مباشر مع قضايا الناس وأن القاضي هو عنوان النجاح والفشل في أداء السلطة القضائية ..

وتناول الوزير في حديثه لـ«الثورة» عدداً من الجوانب حول استراتيجية تحديث القضاء والقضايا المتراكمة والمجمعات القضائية وسبل تعزيز استقلالية القضاء والاستحداثات التي طرأت مؤخراً مثل المحاكم التجارية ومحاكم الأحداث وغيرها من الجوانب الأخرى ذات العلاقة بعمل السلطة القضائية وفي ما يلي تفاصيل ما دار في اللقاء:

لقاء/ عبدالواسع الحمدي

▫ استراتيجية تحديث القضاء والرفع من المستوى المعيشي للقضاة مكسبان هامان

▫ ٧٠٪ نسبة الفصل في القضايا المتراكمة بالمحاكم

▫ الربط الشبكي من المشاريع البارزة في سبيل أرشفة وتوثيق الأحكام آلياً

● أعددتم في وزارة العدل استراتيجية لتحديث القضاء لعشرة أعوام قادمة فما أهمية هذه الاستراتيجية والهدف أو الغاية منها ؟

– الاستراتيجية أولاً هي استراتيجية السلطة القضائية وليست استراتيجية الوزارة، وقد جاءت من الميدان بعد أن أشرك في إعدادها مختلف أطراف العدالة من قضاه ومحامين وقانونيين ورجال أمن وذلك بعد مؤتمرات قضائية عقدت في المحافظات ومؤتمر عام عقد في الأمانة برعاية رئيس الجمهورية .. ومؤخراً عقد لقاء تشاوري لأعضاء السلطة القضائية مطلع شهر مايو ٢٠٠٥م لمناقشة هذه الاستراتيجية وإثرائها بعد طرح الملاحظات عليها ، وتأتي أهمية هذه الاستراتيجية بأنها شخصت الواقع القضائي بدقة وحددت مكامن الخلل والقصور وهي تعد مكسباً هاماً للقضاء ورجاله.

وقد تناولت الاستراتيجية سبل العناية بأجهزة القضاء وأدوات ووسائل النهوض بها كما أنها استوعبت كافة القضايا التي تشغل بال القضاة وأعضاء النيابة وقد مثل القاضي وعضو النيابة فيها أهم محور باعتبارهما أساس العدالة وجاء في الاستراتيجية خمسة محاور تناولت البناء المؤسسي التنظيمي والتشريعي للسلطة القضائية وتكوين القدرات القضائية وتنظيم الإدارة وتعزيز التعاون للأجهزة الضبطية والأمنية والجهات ذات العلاقة ، وتهدف الاستراتيجية بشكل عام للنهوض بعمل السلطة القضائية وتحسين أوضاعها فضلاً عن تحسين أوضاع القاضي وتعزيز استقلاليته بما يخدم سير العدالة.

القضايا المتراكمة

● توجد قضايا متراكمة في المحاكم وأخرى متعثرة .. فماذا عملت الوزارة في سبيل الحد من مثل هذه التراكمات ؟

– لا شك أنه توجد قضايا متراكمة لكننا قد بذلنا جهوداً جبارة بهدف الحد من القضايا المتراكمة وتنفيذ الأحكام المتعثرة، وقد أصدرنا قراراً بشأن إنهاء القضايا المتراكمة لدى المحاكم والنيابات حتى نهاية عام ١٤٢٠هـ فتم خلال المرحلة الأولى الانتهاء من عملية حصر القضايا والأحكام حتى نهاية العام وتبين وجود عدد «٦٥١٥» قضية منها عدد «٢٧٨٨» قضية لدى المحاكم الاستئنافية وعدد «٣٧٢٧» قضية لدى المحاكم الابتدائية ، فيما تبين أن عدد الأحكام الجزائية النهائية المقيدة لدى النيابات وصل إلى «٢٠٧٧» حكماً جزائياً..

وفي المرحلة الثانية عملت المحاكم بوتيرة عالية نتج عنها الفصل في «٣١٦٦» قضية منها عدد «١٠٩٣» قضية استئنافية و «٢٠٧٣» قضية ابتدائية ومن خلال ذلك يمكننا القول أن نسبة إنجاز المحاكم بالفصل في القضايا المتراكمة لديها بلغ ٥٠٪ من إجمالي القضايا المتراكمة حتى عام ١٤٢٠هـ ، فيما تم الإنتهاء من التنفيذ في «١١٩» حكماً جزائياً نهائياً بنسبة إنجاز ٦٪ من إجمالي الأحكام المتعثرة حتى عام ١٤٢٠هـ ولا يزال العمل جارياً حتى يتم الإنتهاء من جميع القضايا المتراكمة والأحكام المتعثرة كتجسيد عملي لقرارات وتوصيات المؤتمر القضائي الأول الذي عقد العام الماضي بحضور فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

حماية المال العام

● ما الدور الذي قمتم به لتعزيز دور القضاء وحماية المال العام ومحاربة الفساد؟

– مسألة حماية الأموال والممتلكات العامة وتجفيف منابع الفساد في طليعة اهتمامات أجهزة العدالة، وتزداد هذه الأهمية في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها البلاد، لذلك عملت الوزارة العام الماضي على تجهيز محكمتي الضرائب في صنعاء وعدن واللتين أنشئتا حديثاً وتم توفير الإمكانيات المادية والبشرية ونفقات التشغيل، وقد بدأت تلك المحاكم بالنظر في القضايا الواردة أولاً بأول، وقد أنجزت محاكم ونيابات الأموال العامة مئات القضايا وهذا كله يأتي في إطار محاربة الفساد ، ففي أمانة العاصمة تم الفصل في ١٢٥ قضية وعدد ١٥٠ قضية محجوزة للحكم، وفي محكمة الأموال بعدن تم الفصل في ٦٤ قضية من إجمالي عدد القضايا المنظورة والتي تبلغ ٢٠١ قضية وفي محكمة الأموال العامة بمحافظة تعز تم الفصل في ٩٦ قضية من إجمالي عدد القضايا المنظورة والتي تبلغ ١٦٥ قضية .. إضافة إلى الفصل في عدد من قضايا المال العام في مختلف المحاكم العامة التي خول لها القانون النظر في قضايا المال العام ، كما أن الوزارة في هذا الجانب بالذات عملت على إعداد وترتيب لإقامة ندوة علمية في مجال الأموال العامة ومكافحة الفساد ستعقد قريباً وتستهدف قضاة وأعضاء نيابة والعاملين في المحاكم والنيابات للأموال العامة والجهات ذات العلاقة بحماية المال العام، وسنسعى من خلال هذه الندوة إلى تشخيص مكامن الخلل في عملية محاربة الفساد والبحث عن السبل والآليات لتطوير وتفعيل أداء الأجهزة المعنية بحماية المال العام وصولاً إلى الرقي بدورها إلى المستوى المطلوب.

الربط الشبكي

● المعلومات والبيانات لها أهمية عالية في تسهيل أعمال الجهاز القضائي، فهل لديكم خطة باعتماد المعلومات وتخصيص أجهزة حديثة في المحاكم تقوم بهذا الدور الحيوي؟

– نحن في وزارة العدل نعمل بشكل مستمر على هذا الجانب، وقد عملت الوزارة بالتعاون مع مشروع تطوير العدالة بعملية الربط الشبكي بهدف أرشفة وتوثيق الأحكام بشكل آلي وطباعتها وكذلك استخراج بيانات القضايا ومواعيد الجلسات بما يتيح للقاضي ومعاونيه سرعة وسهولة استخراج القضايا بما يسهل عمل القاضي، وكذلك إنجاز القضايا أولاً بأول.

كما تم تركيب اللوحات الإرشادية للمتقاضين والتي تحتوي على معلومات خاصة بالاختصاص المكاني للمحكمة والرسوم القضائية لمختلف القضايا ، وكذا أسماء الموظفين واختصاصاتهم وحقوق المواطنين أمام القضايا، ويجري حالياً الإعداد لتنفيذ تلك الإجراءات في محكمة صيرة الابتدائية بعدن باعتبار المحكمة تشكل نموذجاً رائداً ليتم تعميمه على مختلف المحاكم ، بالإضافة إلى ذلك فإن الوزارة عملت على تزويد محكمة ونيابة استئناف أمانة العاصمة بتسعة أجهزة كمبيوتر بعد أن تم تجهيز وربط الشبكة الرئيسية الخاصة بتركيب الكمبيوتر وتم إنشاء موقع إلكتروني متكامل خاص بالصحيفة القضائية يتضمن محتويات الصحيفة والقضايا الواردة والصادرة من وإلى المحكمة العليا بالجمهورية.

وإدخال السلسلة الذهبية التي تضم مجموعة القوانين التنظيمية والإجرائية في نظام المساعد القانوني لعدد «٥٠٠ قرص» مضغوط وتم توزيعها على محاكم الاستئناف والنيابات والجهات ذات العلاقة ، كما تم استكمال بنية النظام الآلي «المرحلة النهائية» لبرنامج شئون الموظفين حيث تم إدخال وتصحيح البيانات الوظيفية لجميع الموظفين «قضاة وإداريين» تمهيداً لتطبيق نظام البطاقة الوظيفية بالبصمة والصورة تماشياً مع توجيهات الحكومة في هذا الجانب.

المحاكم التجارية

● القضاء التجاري من القضاء الحديث.. فهل حقق الأهداف المنشودة من استحداث مثل هذه المحاكم التجارية والتي من أبرزها المساهمة في إنعاش القطاع الاقتصادي في البلاد؟

– المحاكم التجارية لها دور هام في عملية التنمية وتشجيع الاستثمار، وقد جاء الاهتمام بالقضاء التجاري في إطار اهتمام الدولة بالقضاء بشكل عام والقضاء التجاري بشكل خاص، وهدفها الاستراتيجي في تشجيع فرص الاستثمار وإنعاش الاقتصاد الوطني ، ومؤخراً عقدنا اجتماعاً قضائياً موسعاً لقضاة الشعب والمحاكم التجارية بهدف تفعيل سير العمل في المحاكم التجارية ، وفي هذا الجانب لمسنا بعض الصعوبات والمعوقات، وقد تم تشكيل لجنة لدراسة تلك المعوقات والصعوبات ووضع الحلول الكفيلة بإزالتها وأصدرنا قراراً وزارياً بتشكيل هذه اللجنة وإعداد مصفوفة لوضع الحلول العملية، ومن خلال ذلك اتضح أن الصعوبات تتمثل في جوانب عدة مثل «التشريع – العنصر القضائي والمعاون– الإمكانيات المالية – الإدارة القضائية والفنية – البنية التحتية» وبعد تعرفنا على الصعوبات ناقشنا مع المختصين في المحاكم تلك الصعوبات وخرجنا بتوصيات تسهم في تعزيز وتفعيل القضاء التجاري ، وتتبع ذلك تشكيل لجنة من الوزارة والجهات ذات العلاقة لمتابعة وتنفيذ المصفوفة المتعلقة بتذليل ومعالجة صعوبات القضاء التجاري، وحالياً تسعى اللجنة لتنفيذ هذه المهمة الموكلة إليها .. كما أنه في هذا الجانب أيضاً أقر مجلس القضاء الأعلى الاستعانة بخبراء عرب للعمل كمستشارين في المحاكم التجارية من ذوي التأهيل في مجال القانون التجاري لتطوير القضاء التجاري وتحديثه وتحسين الأداء فيه بما يواكب جهود الإصلاحات في مجال القضاء، أما في جانب تأهيل القضاة في المحاكم التجارية فقد تم العام الماضي فقط تأهيل ٢٤ قاضياً فيما تم تأهيل نحو ٢٥ آخرين حول الاتفاقيات والقوانين النموذجية وقواعد التحكيم في المحاكم التجارية.

تحسين

● وماذا عن المستوى المعيشي للقضاة والإداريين؟

– يعتبر المستوى المعيشي أفضل مما كان عليه في السابق، فقد عملت الوزارة على منح القضاة والإداريين العلاوة السنوية لعام ٢٠٠٣م وإعداد التسويات لموظفي الديوان ومحاكم الجمهورية لعدد «١١٣٥» موظفاً وتم تنفيذ نسبة ٧٥٪ من بدل المحاكم لموظفي ديوان الوزارة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم «١٦١» بتاريخ ١٩٩٩م وبدأ التنفيذ لذلك القرار اعتباراً من شهر يونيو ٢٠٠٤م والعمل على إعطاء كامل الحقوق للأخوة القضاة المتقاعدين والمتوفين الذين تمت إحالتهم إلى التأمينات على شكل مبالغ مقطوعة.

وقد سد العجز القائم في الوظائف الإدارية والخدمية من الوزارة والمحاكم من خلال توظيف أكثر من «١٠٠» موظف.. وبالتأكيد أن هذه الزيادة ستساهم بشكل كبير في تحسين المستوى المعيشي للقاضي أو الإداري، كما أن الزيادة ستنعكس بآثار إيجابية على سير مستوى العمل القضائي والإداري.

المجمعات القضائية

● تأخذ عملية تشييد مباني المحاكم والنيابات حيزاً واسعاً في الخطة الخمسية الثانية. فما الذي تحقق في هذا الجانب ، وهل ما زالت مشاريع المجمعات القضائية مجرد أفكار أم بدأ العمل في تنفيذها على الواقع؟

– لا شك بأن تشييد مباني المحاكم ذو أهمية في عملية تطوير أجهزة العدالة وتحديث آلياتها بما يحقق استقرار أوضاعها ويسهم في تحسين أداء المحاكم والنيابات بما يضمن سرعة البت في القضايا والمنازعات المنظورة أمامها، وفي ما يخص المجمعات القضائية فهي في بداية مراحل التنفيذ، حيث أعلنا العام الماضي مناقصات لسبعة مجمعات قضائية في محافظات «المحويت – المهرة– شبوة – أبين– حضرموت– عمران– عدن» ، بالإضافة إلى أربعة مقرات للمحاكم والنيابات الابتدائية في بعض مديريات محافظات «تعز– حجة– أبين» ويجري حالياً استكمال إجراءات التعاقد مع المقاولين الفائزين بالمناقصات بعد أن تم التحليل والبت فيها .. فيما تم التعاقد على تنفيذ أربعة مشاريع قضائية في محافظات «عمران– ذمار – لحج– أمانة العاصمة» تم الإعلان عنها في العام قبل الماضي وتأخذ استكمال إجراءاتها حتى العام الماضي، ويجري حالياً إعداد الدراسات والتصاميم لمبنى قاعة المؤتمرات الكبرى والمحاضرات القضائية في المعهد العالي للقضاء لتتسع لـ«٨٠٠» فرد وقاعة أخرى للاجتماعات.

وتمت معالجة استكمال إنشاء عدد ١٦ مشروعاً متعثراً في محافظات «حجة – تعز– البيضاء– عدن – لحج–أبين–ذمار–شبوة–حضرموت–سيئون–إب– الأمانة» كما تم استلام المجمع القضائي التجاري بعدن، وفي عمران تم الإنتهاء من سور المجمع القضائي ويجري العمل في المجمع، وهناك سبعة مقرات محاكم ونيابات ابتدائية تم استلامها بصورتها النهائية في محافظات «حجة–لحج– أبين– تعز– صعدة– الجوف» وتم استلام تسعة مشاريع بصورة ابتدائية في بعض مديريات «تعز– حجة– إب– حضرموت– عدن».

افتتاح

● خلال هذه الأيام .. هل هناك مشاريع في مجال البنية التحتية لأجهزة العدالة سيتم افتتاحها ضمن الاحتفالات؟

– هناك مشاريع وبنى تحتية كثيرة يجري العمل فيها وأخرى قيد التنفيذ، وهناك مشاريع تم الإنتهاء منها وهي التي سيتم افتتاحها خلال أعياد الجمهورية اليمنية يوم الـ٢٢ من مايو وتصل إلى نحو ١٢ مشروعاً لمحاكم جاهزة ، ففي محافظة حضرموت ثلاث محاكم ونيابات سيتم افتتاحها في مديريات القطن –شبام وتريم ، بالإضافة إلى مشروع المجمع القضائي «سيئون– حضرموت» ، أما في محافظة تعز فهناك مشروع محكمة ونيابة التربة بالمحافظة ومحكمتان في شبوة ونيابتان في «جردان وحبان» ، أما في محافظة المهرة فهناك محكمة ونيابة في منطقة شحن، وفي ذمار مشروع توسعة محكمة ونيابة جهران ، وفي محافظة حجة ثلاث محاكم الأولى محكمة ونيابة أفلح الشام والثانية محكمة ونيابة عبس والثالثة محكمة ونيابة أفلح اليمن.

تنشيط التعاون

– ما تقييمكم لمستوى التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة في مجال العدل والقضاء وما هي ثماره الملموسة؟

– هذا الجانب توليه الوزارة اهتماماً عالياً فلدينا من العام الماضي سبعة مشاريع اتفاقيات للتعاون القضائي ندرسها حالياً في ما يخص «تسليم المجرمين– نقل المحكوم عليهم– المساعدة الجنائية– التعاون في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية» ، كما وقعنا على اتفاقية تعزيز وتطوير التعاون القضائي مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتعتبر امتداداً للاتفاقية الموقعة الخاصة بإنشاء محكمتين نموذجيتين في كل من صنعاء– عدن ، وتوقيع بروتوكول واتفاقية للتعاون القضائي مع المملكة المغربية وبروتوكول التعاون مع المعهد القانوني والقضائي بدولة الكويت ، وإلى جانب ذلك اطلعنا على التجربة المصرية في مجالات التعاون الدولي والتفتيش القضائي.

ومؤخراً وافق مجلس الوزراء على اتفاقية وبروتوكول التعاون القانوني والقضائي مع جمهورية السودان الشقيق.

كل هذا إلى جانب مشاركات خارجية في جوانب القضاء والعدل، وقد أثمر التعاون مع الدول الصديقة والشقيقة في تعزيز الخبرات اليمنية المختصة في الجانب القضائي وإيفاد طلبة يمنيين لاكتساب خبرات علمية وتبادل التعاون في هذه الجوانب بما يسهم في خدمة العمل العدلي والقضائي في بلادنا.

▫ القضاء التجاري يساهم في عملية التنمية وإنعاش الاقتصاد

▫ القاضي عنوان النجاح في أداء السلطة القضائية.. لذا نركز عليه